الأهرام

المصدر : الوفد

التاريخ : ٣٠ اغسطس ٢٠٠١

حكومة الضحك على الذقون!

تنتهى غداً المهلة المحددة لقبول «أوراق العاطلين الجدد» لشغل ١٧٠ ألف وظيفة في الجهاز الحكومى..

تضاربت الأرقام حول أعداد المتقدمين لشغل هذه الوظائف فهناك من يؤكد أنها ٥,٥ مليون ، بنما تؤكد جهة اخرى انهم ٣,٥ مليون فقط!!

وأى من هذين الرقمين يكشف التصريحات الوهمية والوردية التى اعلنت عنها حكومة الدكتور عبيد فى بياناتها وهنا نتساءل على من تضحك الحكومة هل على نفسها؟ أم على الشعب المغلوب على أمره؟

فالحكومة تصريحاتها عن التعيينات «فشنك»!! لأن هذه التصريحات لا تختلف عن تصريحاتها فى قضية التصدير التي تخلفنا فيها كثيرا وسبقتنا دول نامية كنا أفضل منها!!

الغريب ان الحكومة أكدت مراراً وتكراراً ان عدد العاطلين لا يتجاوز المليون ونصف المليون عاطل. رغم ان التعيينات الأخيرة كشفت الحكومة وتصريحاتها البمبى!!

وللعلم انه فى عهد حكومة الدكتور عبيد فقط زادت أعداد العاطلين بمعدل ١,٥ مليون .. ولم تلتزم الحكومة بتوفير ٨٠٠ ألف فرصة عمل كما وعدت فى بيانها؟! بل استخدمت منهجاً مختلفا عن الحكومات السابقة وهو منهج بيع الأوهام!

فلماذا لا تتبع الحكومة اسلوب المصارحة والمكاشفة بدلاً من سياسة «الضحك على الذقون»؟!

«عبيد» يعلن في بيان الحكومة ان العاطلين مليون ونصف المليون

بينما منافذ توظيف الخريجين تتلقي ٥ ملايين طلب للتعيين!

الحجم الحقيقى للبطالة يصعب تقديره، حتى على الجهات الرسمية، لكن هذا لا يعنى ان تقديرات الحكومة للعاطلين صحيحة وهى أنهم ١,٥ مليون عاطل، لأن الواقع يؤكد أنهم أضعاف هذا العدد ويزيدون.

فالتعليم يلقى بأكثر من مليون شخص سنوياً فى سوق العمل يبحثون عن عمل، خاصة بعد إنفصال العلاقة بين سوق العمل والتعليم، هذا من جهة ومن ناحية أخرى فإن القطاع الخاص لم يؤد الدور المطلوب منه نظراً لان الحكومة لم تساعد وتشجع القطاع الخاص فى استيعاب أكبر عدد من العاطلين.

كما ان الحكومة الرشيدة تساعد على توسيع فرص الاستثمار الخاص لتشغيل عمالة منتجة بدلاً من البطالة المقنعة فى الحكومة والجهاز الادارى..

بيع الأوهام

أكد الدكتور حسن نافعة رئيس قسم العلوم الاقتصادى بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة ان هذه الحكومة التى يرأسها الدكتور عاطف عبيد استخدمت منهجاً مختلفاً عن مناهج الحكومات السابقة. وتصورت ان طرح الامور بشكل وردى، وبيع الاوهام للناس سوف يساعد على زيادة الثقة فيها والترحيب بها..

لكنها أغفلت ان الناس يمكن أن تحاسبها فى يوم من الأيام على تصريحاتها الوردية، وتراجعها فى الأسباب التى أدت الى عدم تنفيذ وعودها.

ومن يراجع البيان الأول للحكومة سوف يكتشف أن الحكومة ألزمت نفسها بتوفير ٨٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً وهو المعدل المطلوب لتعيين خريجى كل سنة.. ولكنها لم تقم بالفعل بإتخاذ الاجراءات اللازمة لتشغيل هذا العدد، وما تم تشغيله فعلاً لا يتجاوز ربع ما وعدت به.. ومعنى ذلك انه منذ وصول الحكومة حتى اليوم هناك أكثر من مليون ونصف المليون يبحثون عن عمل جاءوا الى سوق العمل فى عهد حكومة عبيد..

وإذا اضفنا هذا العدد الى الاعداد المتراكمة منذ سنوات . فلا يجب ان نندهش ان يصل هذا العدد إلى ٥,٥ أو ٦ ملايين عاطل، وربما يكون العدد أكبر من هذا بكثير لأن احتمال أن هناك أعداداً لم تتقدم بطلبات للوظائف لسبب أو لآخر كوجودها بالخارج أو لعدم انطباق الشروط..

وهذا يتطلب القيام بعملية حصر شاملة للعاطلين فى مصر لأن هذه مسألة تهدد الاستقرار

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د. حسن نافعة

د. وحيد عبدالمجيد

د. جمال على زهران

تحقيق:
عاطف خليل

الاجتماعى تهديداً مباشراً، فضلاً عن عواقبها الاقتصادية السيئة وتأثيرها على حالة الكساد الراهنة..

وننصح الحكومة بأن تغير منهجها الحالى وتستخدم أسلوب المكاشفة والمصارحة بالحقائق.. والشعب على استعداد أن يقدم التضحيات اللازمة إذا وجد حكومة جادة تتعامل معه بإعتباره شعبا ناضجا ومسئولاً، أما إذا استخدمت الحكومة اسلوب «الضحك على الذقون» فالشعب يفقد ثقته فيها فوراً، ولن تتمكن الحكومة من استعادة هذه الثقة مهما فعلت لأن الشعب سيتعامل معها باعتبارها حكومة كاذبة.

فقر اقتصادى

اما الدكتور وحيد عبدالمجيد، عضو الهيئة العليا بالوفد فيرى ان ما تفعله الحكومة ليس حلاً على الاطلاق وانما هو إضافة الى جيوش البطالة المقنعة فى الجهاز الإدارى .. بمعنى انها حولتهم من بطالة حقيقية الى بطالة مقنعة، رواتبهم لا تكفى حتى إعانة بطالة.

وهذا يعتبر نوعا من التحايل على مشكلة البطالة ويدل على فقر شديد فى الفكر الحكومى الاقتصادى لأنه كان أمام الحكومة بدائل افضل لو كانت تعرف كيف تفكر..

والحجم الحقيقى للبطالة لا يستطيع أحد تقديره والحكومة تقلل من هذا الحجم لأن هناك أشكالاً متنوعة للبطالة، ولا يوجد فى مصر إحصاءات دقيقة ولا خريطة واضحة لسوق العمل، حجم البطالة أكثر من مليون ونصف المليون ولكن يصعب تقديره لأن الجامعات والمدارس تقذف كل عام أكثر من مليون شخص فى سوق العمل.

كما أن النظام التعليمى لا يعطى طلاباً قادرين على اداء العمل، لأنه لا يوجد علاقة بين التعليم وسوق العمل.. ومعظم الخريجين لا يصلحون لأى عمل لأنهم لا يتعلمون شيئاً وتخصصاتهم تقليدية غير مطلوبة.

والسوق لا يتحمل اعداد خريجى التجارة والحقوق والزراعة لذلك فالزيادة مستمرة فى أعداد العاطلين بالاضافة الى ان القطاع الخاص والمفروض أنه يستوعب الجزء الأكبر من الخريجين فإن قدراته محدودة والحكومة لا تقوم بدورها من أجل التوسيع فيه لاستيعاد اكبر عدد من الداخلين فى سوق العمل.

إذن لابد من إعادة النظر فى النظام التعليمى وتشجيع ومساعدة القطاع الخاص وخلق مناخ استثمارى ملائم لإيجاد فرص عمل، حيث إنه لا يوجد فى العالم كله حكومة لديها أكثر من ٥ ملايين موظف سوى الحكومة المصرية.

والحكومات الرشيدة تخلق الأجواء التى تساعد على توسع فرص الاستثمار الخاص لتشغيل عمالة منتجة. اما عمالة الحكومة والجهاز الادارى فهى بطالة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الـ ١٧٠ ألف وظيفة تكشف ادعاءات الحكومة حول حقيقة أرقام المتعطلين

مقنعة.

واقع أليم

الدكتور جمال على زهران، أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة قناة السويس قال: بالرغم من التحفظ على الأرقام المعلنة والتى تتصل بالعدد النهائى للمتقدمين للوظائف المطروحة للعمل بالجهاز الإدارى للدولة، إلا أن ضخامة هذا العدد يؤكد أن الأرقام التى سبق إعلانها عن حجم البطالة فى مصر ارقام لا تتسم بالدقة وتحتاج الى مراجعة شاملة.

هناك شيء من واقع هذه الارقام فى مقابل مجدودية الفرص المتاحة وهى ان هناك شعوراً لدى الشباب بالاستقرار داخل وظيفة حكومية وعدم الاستقرار داخل وظائف القطاع الخاص او الوظائف اليومية «غير الثانية» وهذا ما يؤكد ان هناك ثقة من المواطنين ومن الشباب بصفة خاصة فى الوظيفة الحكومية، حيث أنها تدر دخلاً ثابتاً وأمناً ومستقراً رغم محدودية الدخل، وهذا مؤشر يلفت الأنظار إلى أن القطاع الخاص لم يقدم الآمال المعقودة عليه سواء من جانب الدولة أو من جانب المواطنين فى فرص عمل مستقرة ومشجعة للمواطنين على الانخراط فيها والانتماء إليها..

وعندما يسمع الشباب أن كل يوم تغلق مصانع قطاع خاص ومؤسسات قطاع خاص، ويهرب كثير ممن يسمون برجال الأعمال بأموال ومدخرات المصريين، تاركين وراءهم آلافاً من المواطنين فى الشارع بلا وظائف ، فى الوقت الذى كان يعمل هؤلاء لدى رجال الأعمال الهاربين.

كذلك الدولة عندما طرحت هذه الوظائف فقد وقعت فى مطب كبير لأنها أتاحت للمواطنين آمالاً كبرى فى ذات الوقت هى غير قادرة على الوفاء بمطالب كل الراغبين فى الحصول على وظيفة عمل حكومية.

كان الأولى على الحكومة منذ البداية أنها ستقوم بتعيين الدفعات الأقدم، ومن لا يتقدم يسقط حقه فى التعيين بعد ذلك. إنما ان تتاح الفرصة بهذا الشكل الواضح، فهذا نتيجة لتخبط سياسات الحكومة فى مواجهة أزمة البطالة.

والحسنة الوحيدة لهذا الإعلان عن تعيين ١٧٠ الف وظيفة، أنها كشفت الرقم الاقرب للحقيقة عن البطالة وكشفت عن واقع الاقتصاد المصرى الحقيقى وهذا يمكن ان يساعد على معالجة شاملة لأزمة البطالة، وقاعدة انطلاقة جديدة للسياسة الاقتصادية تجسد هذا الواقع الأليم.

فالبطالة هى المشكلة الاقتصادية الاولى فى مصر، حيث البحث عن فرصة عمل هو الشغل الشاغل للشباب.

أكبر نكبة

الدكتورة نادية رضوان استاذ علم الاجتماع بجامعة قناة السويس ترى أن: أكبر نكبة تصيب اى مجتمع من المجتمعات هو وجود الأيدى العاطلة، وتزايد نسبة البطالة، لان معظم المشكلات الاجتماعية التى تؤثر سلباً على المجتمع ترجع فى المقام الأول إلى عامل البطالة مثل ارتفاع معدلات العنف والجريمة والاغتصاب والقتل والسرقة، وأيضا ارتفاع معدلات الادمان والانحرافات الخلقية وتدهور مستوى المعيشة وافراز أجيال جديدة تعانى من المشكلات النفسية المختلفة المترتبة على الشعور بالفجوة الطبقية بين من يملك ومن لا يملك.. وملء الصدور بالحقد و الكراهية تجاه الحكومة، وكل ما يتصل بها من ممتلكات ومؤسسات تخلت عن دورها فى مساندة الطبقة الفقيرة والمتعطلين.

البطالة تعنى اننا ننتج الفرصة للمضى فى طريق الجريمة.. وهذا الكم الهائل لم تدركه الدولة. وإن كانت الدولة والعاطلون فى زيادة ونحن نصرف مليارات الدولارات فى الساحل الشمالى من أجل تعمير هذه المنطقة، وإمداد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المترفهين بمزيد من الرفاهية.

فالحكومة أنفقت حوالى ٢٨ مليار جنيه لتوصيل مرافق الى مارينا، فى مقابل نفس المبلغ دفعه البعض لبناء شاليهات وقصور وفيلات، هذه الثروة الهائلة ألا تكفى للقضاء على مشكلة البطالة.

ورغم هذه التكلفة العالية إلا أنه لا يتمتع بها سوى نسبة لا تتعدى واحد فى الألف.

اما ملايين العاطلين لا يجدون لقمة العيش وهنا يمكن أن نقول ان الحكومة تكيل بمكيالين لانها تترك اكثر من ٥ ملايين عاطل دون البحث عن حل لمشاكلهم وتوفير فرص عمل لهم. وفى نفس الوقت تهتم بمارينا واصحابها.

سياسة اقتصادية

الدكتور محمد النجار أستاذ الاقتصاد بتجارة بنها جامعة الزقازيق يرى: أن التقديرات بشأن العمالة والبطالة فى الدولة النامية يشوبها الكثير من عدم الدقة ، حتى لدى السلطات الرسمية. ومن ثم فإن القضية ليست إحصاءات عمالة او بطالة، وإنما هى قضية إلتزام من حكومة الدكتور عاطف عبيد بالمساهمة بجدية فى حل مشكلة البطالة. خاصة بطالة الخريجين والجامعيين على راسهم وقد وجهت الحكومة هذا من رد الفعل نتيجة تحديد دفعات معنية وقررت الحكومة فتح الباب للجميع بعد أن تبين وجود خريجين لا يعملون منذ فترة.

أما البند الثانى هو الاتجاه السائد نتيجة العمل فى القطاع الحكومى وتفضيل العمل به حتى لو كان الدخل قليلاً عن دخل القطاع الخاص.

الحل

مساعدة القطاع الخاص لخلق فرص تشغيل والربط بين التعليم وسوق العمل

المسألة الآن هى ان الحكومة المصرية قالت انها فى سبيلها لحل تلك المشكلة ومن ثم فإنها مدركة لأهميتها، وإن تم ذلك بطريقة صحيحة فستتغير أشياء كثيرة.

كما أن ما يحدث فى مسألة التعيين هو ما يحدث فى مسألة التصدير كما أن الحكومة الحالية والسابقة وما قبلهما تحدثت عن الصادرات وتنميتها لكن الوضع حاليا يؤكد أن اقل دول العالم النامى، يأتى نصيبها أكثر منا بكثير فى مسزلة التصدير، ومثلاً ماليزيا تصدر أكثر منا بعشرين مرة. ورغم تصريحات الحكومات عندنا إلا أن الصادرات لم تتحسن منذ فترة!!

والبطالة لا تحل إلا من خلال سياسة اقتصادية متكاملة تضع فى اعتبارها ليس لمجرد «حل مأزق» بل أهمية ان يعمل الانسان فى مجال عمله وان تكون كفاءته هى أساس عمله وليست المحسوبيات.

ولابد أن يعمل الشباب فى مجالات انتاج سلعى وليس إنتاجاً خدمياً، مع ضرورة وجود توازن فى توزيع العمال والخريجين ولا تكون هناك اى سياسات طبقية.

كما يجب ان نتعلم من الدول التى حلت مشكلة البطالة. والتى تكون فى نفس ظروفنا الاقتصادية لكنها حلت مشكلتها، مثل الامية التى اختفت فى كوبا مثلا.

يجب على الحكومات أن تتيح فرص عمل تتلاءم وكفاءة الخريج ومؤهلة ومهاراته.. لا أن يبحث عشر سنوات عن فرصة عمل ولم يجدها.

تنمية إقتصادية

الدكتور رأفت رضوان رئيس مركز المعلومات ودعم القرار بمجلس الوزراء يرى أن: عدد المتقدمين لشغل الوظائف التى أعلن عنها يقترب من ٣,٥ مليون مواطن بواقع ٥٠ الفاً يومياً «وهناك نسبة بينهم من ربات البيوت والمتزوجين» وبلغت نسبة الإناث ٤٥٪ اما الذكور ٥٥٪.

وأضاف ان هناك قواعد وأسساً يكون على أساسها اختيار المتقدمين لشغل هذه الوظائف حيث سيتم استبعاد كل من عمل بالحكومة او القطاع العام والخاص وكل من حصل على قروض من الدولة ومن حصل على أراض من شباب الخريجين كما أن اعداد العاطلين يعتبر نتيجة للتراكمات السابقة كما ان الحكومة عرضت ٢٠٠,٠٠٠ وظيفة الى ١٧٠,٠٠٠ وظيفة ضمن خطة الدولة لتحسين الخدمات و٣٠,٠٠٠ وظيفة ضمن خطة تحديث الدولة. وسيكون عمل الـ ١٧٠,٠٠٠ موظف لتحسين الخدمات التعليمية والصحية والدينية اما الـ ٣٠,٠٠٠ الاخرون فسيكون لهم برنامج خاص لمراكز المعلومات لتحديث الدولة فى إطار خطة الدولة لتحديث مصر وانه فى أول اكتوبر القادم سيتم إعلان النتائج تباعا حيث ان المنافذ لا تزال تستقبل الطلبات فى ٤ آلاف منفذ على مستوى الجمهورية. كما ان هناك ١,٥ مليون عاطل يضاف اليهم سنوياً ٨٠٠ الف ليصبح الاجمالى ٢,٣ مليون عاطل . كما ان حل مشكلة البطالة تكون عن طريق التنمية الاقتصادية.

وهذا ما تفعله الحكومة للحد من هذه المشكلة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية